

التهجير القسري من جريمة حرب إلى منحة لشعب

جريمة حصار المدن السورية (جريمة حرب)

الباحث القانوني

أحمد محمد الخالد

2017

لقد سعى النظام السوري المجرم إلى استخدام سياسة الحصار على المدن السورية منذ بدء الثورة السورية في آذار/مارس 2011 كنوع من العقاب الجماعي للمدن النائرة ضد النظام، باعتبار أن هذا العقاب هو الأقل تأثيراً على الرأي العام الدولي، بالتوازي مع تأثيره الواسع على السكان.

محافظة درعا:

وقد بدأ تطبيق سياسة الحصار الجماعي في سورية منذ الشهر الثاني للثورة، حيث قامت الفرقة الرابعة في الجيش السوري ابتداء من تاريخ 2011/5/4 بفرض حصار كامل على محافظة درعا، ومنعت الدخول والخروج منها، كما قامت بقطع الإمدادات الغذائية والصحية، وقطع إمدادات الكهرباء والماء والهاتف، واستمر الحصار إلى نهاية الشهر التالي، حيث بدأ يخف تدريجياً بعد ذلك.

وقد أدى حصار درعا آنذاك إلى ردة فعل كبيرة في الرأي العام المحلي والدولي، حيث كانت الحالة الأولى التي يتم فيها تطبيق هذه السياسة، وانطلقت حملة قادها بعض الفنانين والمتقنين، عرفت باسم "الحليب من أجل أطفال درعا".

وبالتوازي مع حصار درعا، فرض حصار آخر على مدينة بانياس، استمر لعشرة أيام تقريباً، ابتداء من 2011/5/3، وفي نهاية الشهر نفسه فرض حصار على الرستن وتلييسة ابتداء من يوم 2011/5/29.

مع دخول الشهر السادس للثورة، توسع استخدام سياسة الحصار، وانتقل من الحصار الجزئي لأسابيع إلى الحصار الطويل، ونتيجة لانعدام ردود الفعل الدولية تقريباً تجاه تطبيقها السابق، وللأثر الذي أحدثته في الضغط على المدنيين، وإضعاف مقاومتهم لقواته.

محافظة اللاذقية:

ففي يوم 2011/8/14 بدأ حصار مدينة اللاذقية، حيث قطعت الكهرباء والماء عن المدينة، بالإضافة إلى منع الدخول والخروج منها، للأفراد والسلع، وبدأت حملة عسكرية للنظام المجرم استهدفت بشكل أساسي حي الرمل الجنوبي، حيث استخدمت

فيها القوات البرية والبحرية، ورغم انتهاء العمليات العسكرية في ذلك الحي، إلا أن الحصار على اللاذقية استمر لعدة أشهر بعد ذلك.

محافظة حمص:

في منتصف شهر يناير/كانون الثاني 2012 بدأت القوات الحكومية المجرمة بفرض حصار شامل على حي بابا عمرو في حمص، حيث منعت وصول أي نوع من الخدمات أو السلع إليه، كما منعت الدخول والخروج إليه، وترافق ذلك مع قصف عنيف غير مسبوق، حول أغلب أجزاء الحي إلى مناطق مدمرة بالكامل، وتزامن هذا الحصار مع حصار أوسع يشمل معظم أحياء حمص الأخرى، واستمر الحصار حتى 2012/3/1، عند دخول القوات الحكومية المجرمة إلى الحي، بينما استمر الحصار العام على حمص.

يعد حصار أحياء مدينة حمص القديمة من أطول فترات العقاب الجماعي الذي شهدته المدن السورية في حينها، حيث بدأ الحصار على ريف حمص الشمالي يوم 2012/5/25، بينما بدأ على مدينة حمص يوم 2012/6/7، وفرض الحصار على ريف حمص الغربي يوم 2013/7/9¹.

وتعد الأحياء القديمة في مدينة حمص أكثر الأحياء تضرراً، نظراً لقلة المنافذ إليها، والكثافة السكانية العالية فيها، وغياب الموارد الذاتية فيها، بينما يخف هذا التأثير في ريفي حمص الشمالي والغربي.

حي الوعر:

يعاني هذا الحي من درجات عدة من الحصار منذ نحو ثلاث أعوام، ويفتقد سكانه إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، على الرغم من الاتفاقات التي توصلت إليها قوات النظام المجرم مع قوات الثورة السورية الموجودين داخله².

ويعد حي الوعر أو حمص الجديدة من أكثر الأحياء تضرراً في حمص من الحصار، فهذا الحي يتصف بكثافته السكانية العالية، حيث كان يبلغ عدد سكانه حوالي 400 ألف نسمة قبل بدء الحصار عليه.

وكما في بقية المناطق، فقد شمل الحصار بالإضافة إلى منع دخول الغذاء والدواء وبقية البضائع، انقطاعاً للخدمات كالكهرباء والماء والاتصالات، وهو الأمر الذي جعل

¹ للمزيد راجع: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية - لندن ، من أخبار حقوق الإنسان في سورية 2014-5-15 <http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-15-5-2014 ad-id!80730.ks>

² للمزيد راجع : اللجنة السورية لحقوق الانسان ، حصار التجويع ينتقل بين المناطق السورية ، 17-كانون ثاني-2016 <http://www.shrc.org/?p=24419>

إمكانية الحياة في هذه المناطق تقل مع مرور الوقت، وأدت إلى نزوح أو هجرة عدد كبير من سكان هذه الأحياء إلى مناطق أخرى.

حصار ريف دمشق:

يعد الحصار على ريف دمشق واحداً من أوسع جرائم الإبادة الجماعية التي شهدتها سورية خلال الثورة السورية، نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية التي يشملها الحصار، والعدد الكبير للسكان في هذه المناطق.

وقد تفاوتت بدايات فرض الحصار على أحياء دمشق ومدن ريف دمشق، كما تفاوتت درجاته وأثره على السكان. فقد بدأ الحصار على كفرطنا في 2012/6/1، بينما فرض الحصار على حيي الحجر الأسود والعسالي في 2012/7/15، وعلى حرستا ودوما وداريا ومعظمية الشام في منتصف شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وعلى منطقة مخيم اليرموك بتاريخ 2012/12/26.

داريا:

طوقت قوات النظام المجرم مدينة داريا، الواقعة في غوطة ريف دمشق الغربية، نهاية عام 2012، وكان يعيش الأهالي على تأمين قوتهم عن طريق التهريب من قبل المتعاونين مع النظام، أو التهريب بقوة السلاح، داريا كانت من أولى البلدات التي احتجت على النظام، وكان عدد سكانها 255 ألف نسمة وفقاً لإحصاء عام 2007، نظراً إلى قربها الكبير من دمشق، ولقد ارتكبت فيها مجزرة كبيرة في منتصف عام 2012، عرفت بـ "السبت الأسود"، وراح ضحيتها أكثر من 300 ضحية³.

مخيم اليرموك:

المعروف بأنه أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ويمتد على مساحة تُقدَّر بنحو 11.22 كيلومتراً مربعاً. وفي منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2012، بدأت حملة عسكرية على المخيم بعد تقدم قوات الثورة من الأحياء الجنوبية في دمشق. وتمت محاصرة المخيم من قبل قوات النظام المجرم منذ منتصف عام 2013. يضم المخيم نحو 18 ألف نسمة، قضى فيه بسبب الجوع نحو 97 لاجئاً فلسطينياً من الأطفال والنساء والشيوخ⁴.

معظمية الشام:

تقع المعظمية في ريف دمشق وتسيطر عليها قوات الثورة السورية، وكانت أولى المناطق التي خرجت للاحتجاج عام 2011. وفرضت قوات النظام المجرم حصاراً

³ للمزيد راجع: اللجنة السورية لحقوق الانسان، حصار التجويع يتنقل بين المناطق السورية، 17-كانون ثاني-2016

<http://www.shrc.org/?p=24419>

⁴ للمزيد: نفس المرجع

عليها منذ عام 2013، وتشن عليها غارات بشكل يومي، لقربها من مقر الفرقة الرابعة، التابعة لماهر الأسد قائد الفرقة⁵.

اشتد الحصار على المنطقة الجنوبية بصورة كبيرة مع بداية شهر رمضان لعام 2013 (2013/7/11)، حيث لم تعد الحواجز تسمح بمرور أي مواد غذائية، بعد أن كانت تسمح بمرور كميات قليلة منها من قبل.

كما اشتد الحصار بشكل كبير على الغوطة الشرقية في 2013/10/3، حيث بدأت الحواجز بمنع الدخول والخروج للأفراد والبضائع من كامل مناطق الغوطة.

الغوطة الشرقية:

تبدأ من مدينة دوما وتحيط بدمشق شرقاً وجنوباً وتحوي عدداً من المدن الصغيرة كحزة وكفربطنا وعربين وسقبا وحمورية وغيرها، وتلتقي بالغوطة الغربية المحاصرة أيضاً، كان يسكن في مدن الغوطة نحو مليون و100 ألف نسمة، باتوا حالياً نحو 100 ألف نسمة، يعيشون على ما تبقى من مواد غذائية، مع فقدان كافة وسائل الطاقة، واعتماد السكان على بعض الأخشاب للتدفئة والطبخ، أو على المهربيين من جهات النظام المجرم الذين يتقاضون مبالغ كبيرة⁶.

ويختلف تأثير الحصار في ريف دمشق، كما في حمص، من منطقة إلى أخرى، وفقاً لعاملين اثنين، أولهما المنافذ المتوفرة لكل منطقة، والتي تؤثر على شدة الحصار، وعلى إمكانية تهريب البضائع من المناطق الأخرى، أما الثاني فهو وجود الموارد الزراعية في المنطقة، والتي تمكنها من مقاومة الحصار، وتخفف من ضغطه، فالمناطق الزراعية في الريف الدمشقي (المليحة، كفربطنا، حرستا، دوما، داريا، البويضة، الحجيرة) استطاعت مواجهة الحصار بصورة أكثر من المناطق السكنية بشكل كامل، مثل المعضية والحجر الأسود وعربين.

مضايا:

تتبع بلدة مضايا منطقة الزبداني في محافظة ريف دمشق، وتخضع لحصار مستمر منذ أكثر من سنة ونصف. وقد لقي نحو 322 شخصاً حتفهم جوعاً وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي في البلدة المحاصرة من قبل حزب الله وقوات النظام المجرم، وهناك نحو 40 ألف نسمة من سكان البلدة، معرضين للخطر والموت وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي⁷.

⁵ للمزيد : نفس المرجع

⁶ للمزيد : المرجع السابق

⁷ للمزيد : نفس المرجع

بقين:

بلدة تتبع منطقة الزبداني، تجاور بلدة مضايا وترافقها في حصارها، يفقد أهلها إلى أبسط سبل الحياة، ومحاصرة منذ منتصف عام 2015⁸.

الزبداني:

في نهاية عام 2015 توصلت إيران وحركة "أحرار الشام" إلى اتفاق يقضي بإجلاء محاصري أهالي الزبداني، مقابل إخلاء أفراد قرىتي الفوعة وكفريا، اللتين تحاصرهما قوات الثورة السورية، لكن ذلك لم يمهّد الحصار المستمر منذ أكثر من سنة ونصف تقريباً⁹.

حصار حلب:

يوم السبت التاسع من شهر تموز/يوليو 2016 أطبقت قوات الأسد، وحلفاؤه الروس والمليشيات المساندة له بالتعاون مع قوات حماية الشعب الكردية الحصار على المدنيين في مدينة حلب مما منع دخول المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية وفي تصريح للأمم المتحدة بعد ثلاثة أيام فقط، قالت المنظمة "إن مدينة حلب تحتاج إلى استجابة سريعة لإدخال المساعدات الإنسانية وتأمين عبور للمدنيين وإجلائهم" ودعت الروس وقوات الأسد لافتتاح معابر وهمية لدعم العملية الإنسانية بينما يستمر القصف على المناطق المحاصرة وعلى أماكن المعابر "الإنسانية".

وكانت عملية حصار الأحياء الشرقية لحلب قد تصاعدت وتيرتها في أوائل شهر يونيو 2016.

أعلنت الأمم المتحدة خشيتها على مئات الآلاف من المدنيين، الذين قد تنقطع عنهم الإمدادات، في حال تقدم قوات الأسد نحو الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة حلب¹⁰.

لقد بات أكثر من 350 ألف مدني سوري محاصرين في الأحياء الشرقية من مدينة حلب شمالي سورية بعد أن نجحت قوات النظام المجرم والمليشيات الأجنبية الموالية لها بعزل المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، إثر السيطرة على طريق الكاستيلو الحيوي والتلال المشرفة عليه بعد أشهر من المعارك والقصف الجوي¹¹.

⁸ للمزيد: نفس المرجع

⁹ للمزيد: نفس المرجع

¹⁰ للمزيد راجع: جريدة عنب بلدي، الأمم المتحدة حصار حلب سيعزل 300 ألف مدني عن الإمدادات، 2 كانون الأول

2015

<http://www.enabbaladi.net/archives/64040>

¹¹ للمزيد راجع: سكاى نيوز عربية، إنفوغرافيك.. مسار معركة حصار "حلب المعارضة"، الخميس 28 يوليو 2016

جزء من حالة السكان المدنيين في المناطق المحاصرة:

- يؤدي النقص الكبير في المواد الغذائية، إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير في حال توفر هذه المواد لدى أي من التجار.
- يؤدي نقص الغذاء بشكل عام والدواء والماء الصالح للشرب إلى انتشار الأمراض، وخاصة لدى الأطفال وكبار السن والحوامل، وقد سجلت حالات وفيات عديدة بسبب نقص التغذية. كما أدى نقص الدواء، وعدم قدرة الكثير من المرضى على الحصول على أدويتهم، أو الخدمات الطبية التي يحتاجونها، إلى وفاة العديد منهم، وخاصة المصابين بفشل الكلى والسرطان، والأطفال الرضع ومن هم دون سن الخامسة، ممن لم يتمكنوا من الحصول على حليب الأطفال والأدوية اللازمة.
- أدى منع وصول الخدمات الطبية إلى توقف المؤسسات الطبية في داخل المناطق المحاصرة عن تقديم الخدمات الطبية تقريباً، نتيجة للنقص الحاد في المستلزمات الطبية والأدوية، الأمر الذي فاقم من معاناة السكان حتى في المشاكل الصحية الاعتيادية.
- تعطيل الحياة اليومية للسكان، حيث يتحول الهم اليومي للسكان للحصول على الغذاء أو الدواء أو وسائل التدفئة، الأمر الذي يرغمهم على النزوح والهجرة في حالة توفر الممرات الآمنة للخروج.
- يترافق الحصار في كل الحالات مع القصف المستمر، الأمر الذي يزيد بشكل مضاعف من معاناة المحاصرين، نتيجة لوجود الجرحى، وغياب العناية الصحية، وغياب خدمات الماء والكهرباء.
- أدى الحصار إلى مشاكل بيئية كبيرة، نتيجة لاستهداف خدمات الصرف الصحي من جهة، وانقطاع خدمات جمع النفايات، مما أدى إلى تراكم النفايات بصورة كبيرة، الأمر الذي جلب القوارض والحشرات، وساعد في انتشار الأمراض والأوبئة.

الموقف الدولي من الحصار:

لم تسجل أي مواقف دولية ترفض الحصار أو تدينه، ما عدا إشارات له في تصريحات لوزير الخارجية البريطاني، وأخرى من قبل وزير الخارجية الأمريكي، إلا أنه لم

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/861298/%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9>

يسجل صدور أي بيان من أي وزارة خارجية أو منظمة دولية لإدانة الحصار وما يترتب عليه من معاناة إنسانية.

ويعزز هذا الصمت الدولي من إصرار النظام المجرم على توسيع استخدامه لأداة الحصار.

ساهم الصمت الدولي في تشجيع النظام المجرم على حصار المدن بصورة أوسع، وأكثر صرامة، في الوقت الذي ركز المجتمع الدولي انتباهه على جمع الأسلحة الكيميائية التي قصفت بها المناطق المحاصرة، دون أن يلقي بالاً لمحاكمة من استخدم هذه الأسلحة من جهة، أو حتى منعه من استخدام أسلحة أكثر فتكاً من الكيميائية.

صدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع اليوم 2016/12/19 قراراً تاريخياً من حيث أبعاده وأثره على منظومة حقوق الإنسان في العالم، لما مثله من شرعنة غير مسبوقة لجرائم الإبادة الجماعية، واهتمام بالمشاركة في إخراج الجريمة بصورة لائقة بدل الانشغال بمنع الجريمة أو حتى إدانتها!

وينص القرار رقم (2328) على نشر مراقبين دوليين في حلب، ويطلب القرار من الأمم المتحدة أن تضطلع بالمراقبة المباشرة لعمليات الإجلاء من الأحياء الشرقية في حلب والأحياء الأخرى من المدينة، ويطلب جميع الأطراف بإتاحة المجال لهؤلاء المراقبين للوصول الآمن والفوري ودون عائق¹².

أبدى وزير الخارجية التركية، مولود جاويش أوغلو يوم الجمعة 5 آب 2016 أسفه لحصار مدينة حلب، مؤكداً أنه يمكن أن يتسبب "بموجة هجرة جديدة للسوريين".

وتأتي مخاوف جاويش أوغلو، في الوقت الذي ما يزال فيه نحو 300 ألف من سكان الأحياء الشرقية لمدينة حلب في ظل حصار خانق، رغم مساعي المعارضة لفك الحصار بعملية عسكرية¹³.

أوضح أوبراين أن عدد المحاصرين ازداد من 393700 قبل عام إلى 486700 قبل ستة أشهر، وبلغ حالياً 974 ألفاً و80 شخصاً¹⁴.

¹² للمزيد راجع: اللجنة السورية لحقوق الإنسان، مجلس الأمن يشرعن جريمة الإبادة، 19 كانون أول 2016 <http://www.shrc.org/?p=28464>

¹³ للمزيد راجع: جريدة عنب بلدي، تركيا تتخوف من موجة نزوح جديدة بسبب حصار حلب، 2016/8/5 <http://www.enabbaladi.net/archives/96153>

¹⁴ للمزيد راجع: الخليج أونلاين، مسؤول أممي: مليون شخص يقعون تحت الحصار في سورية، 2016/11/21 <http://alkhaleejonline.net/articles/1479752299620048800/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D9%8A%D9%82%D8%A8%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

وقال إن مناطق جديدة أضيفت إلى اللائحة، وبات العاملون الإنسانيون غير قادرين على إيصال المساعدات إليها، بينها حي في دمشق، و"العديد من المناطق" في الغوطة الشرقية.

وأضاف أن السكان في هذه المناطق "معزولون وجياع، ويتعرضون للقصف، ومحرومون من المساعدة الطبية والرعاية الإنسانية؛ بهدف إجبارهم على الخضوع أو الفرار، إنه تكتيك متعمد، وشكل عنيف من العقاب الجماعي".

ودعا أوبراين مجدداً إلى رفع هذا الحصار الجماعي، مبدياً أسفه لكون مجلس الأمن "يبدو عاجزاً أو متردداً" على هذا الصعيد¹⁵.

صرح بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بعد خمس سنوات من تكرار ارتكابها أن حصار المدن السورية بهدف تجويعها يشكل "جريمة حرب" وذلك يوم الخميس (14 يناير/ كانون الثاني 2016).¹⁶

وقال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية "ستيفان دي ميستورا" في بيان إن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، التي لها حق النقض (الفيتو)، تعترض اتخاذ إجراءات فورية، والضغط بشأن فك الحصار، الذي تفرضه قوات النظام المجرم. هذا من الناحية النظرية أما عملياً فكان موقف الهيئات الفاعلة في المجال الدولي عبارة عن ضوء أخضر للنظام المجرم للاستمرار في جرائمه وصولاً إلى جريمة التهجير القسري ولقد صمتوا عن الحصار والتجويع وشاركوه بالتهجير القسري الممنهج؛ لترتقي الجريمة الدولية إلى مستوى الفضيلة.

الحصار في القانون الدولي:

تشكل جريمة حصار المدن وفقاً للقانون الدولي جريمة إبادة جماعية، لما تتركه هذه الجريمة من آثار واسعة على سكان مناطق بأسرها، بقصد إلحاق أضرار جسدية وعقلية جسيمة بهم، وإخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكهم الفعلي كلياً أو جزئياً.

إن هذه الجريمة، وبما تحمله من انتهاكات واسعة على حياة عدد كبير من السكان، تفوق في خطورتها جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة الحارقة (عدا عن استخدام هذه الأسلحة لقصف المناطق المحاصرة أصلاً)، كما أن هذه الجريمة تتصف بخطورتها من ناحية بطء الآثار المميتة لها، وبالتالي فإن ردود الفعل تكون محدودة

¹⁵ للمزيد : نفس المرجع

¹⁶ للمزيد راجع :

<http://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A8/a-18981366>

عليها، مقارنة مع قتل مئات الأشخاص في لحظة واحدة باستخدام صواريخ السكود أو غارات الطيران أو الأسلحة غير التقليدية والمحرمة.

جريمة تجويع المدنيين اثناء الحروب (جريمة حرب)

الركن المادي لجريمة تجويع المدنيين:

إن مبدأ حماية المدنيين وعدم اعتبارهم محلاً لأي هجوم خلال العمليات العسكرية يعد أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وهذا يتضمن حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الإغاثية.

فالمادة 51 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لسنة 1949 واضحة في نصها على أن السكان المدنيين والأشخاص المدنيين يتمتعون بحماية عامة ضد الاخطار الناجمة عن العمليات العسكرية¹⁷.

أيضاً حرمت المادة 1/54 و2 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لسنة 1949 استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وتدمير أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية ومرافق مياه الشرب.

إن مفهوم التجويع لا يقتصر على معناه الضيق أي حرمان السكان من الغذاء وإنما يشمل أيضاً المعنى الواسع الذي يتضمن حرمان السكان أو عدم تزويدهم بالحاجات الضرورية للعيش.

إن المادة 25/ب/2/8 من نظام روما الأساسي والتي نصت على جريمة التجويع أن أضافت أيضاً تجريم حرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الإغاثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف مما يدل على تجريم التجويع بمعناه الواسع الذي ذكرناه سابقاً¹⁸.

إن المعنى الواسع لتجريم تجويع السكان المدنيين يشمل الحرمان من الطعام والماء النظيف وشمل أيضاً تدمير المناطق الزراعية المخصصة لإنتاج الطعام وتدمير المحاصيل الزراعية وتدمير المنشآت الخاصة بمياه الشرب وتدمير المنشآت الخاصة بمياه الري وتدمير كل ما يساعد الحصاد الزراعي أو حفظ المواد الغذائية وتدمير المستلزمات الطبية.

وهذا ما أكدته المادة 2/54 من البروتوكول الأول الإضافي عندما حظرت مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه

¹⁷ البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لسنة 1949، المادة 54

¹⁸ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/ يوليه 1998، المادة 8

الشرب وشبكاتهما وأشغال الري وهذا يعني أنه يعني أنه إذا كانت هذه الأعيان تستخدم فقط لفائدة السكان المدنيين فمهاجمتها محرم تحريماً قاطعاً.

أما إذا كانت تستخدم لفائدة المدنيين والعسكريين فمهاجمتها محرماً أيضاً إلا إذا كانت هناك ضرورة عسكرية ملحة وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هناك تناسب ما بين الفائدة العسكرية المتوخاة من ذلك وحرمان المدنيين من الاستفادة من هذه الأعيان وهذا ما نصت عليه المادة 3/54 من البروتوكول الأول الإضافي¹⁹.

الركن المعنوي لجريمة تجويع المدنيين:

نصت المادة (25/ب/2/8) أن يتعمد مرتكب الجريمة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب ومن جهة ثانية فإنه حسب المادة 25/ب/2/8 من نظام روما الأساسي فإن مرتكب هذه الجريمة يجب أن يتعمد عرقلة الإمدادات الإغاثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف وهذا يشمل الطعام والماء ومياه الشرب والبطانيات والملابس وأعيان أخرى لازمة للوقاية من برد الشتاء.

أيضاً فإن المادة 23 من اتفاقيات جنيف الرابعة تنص على ان واجب أي دولة أن تكفل حرية مرور جميع شحنات الأدوية والمعدات الطبية المرسلة إلى السكان المدنيين... وكذلك الترخيص بحرية مرور شحنات الأغذية الضرورية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال دون سن الخامسة عشر من العمر والنساء الحوامل أو النفاس.²⁰

وقد نصت المادة (2 /1 /54) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 م على حظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب كما إن استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب عن طريق حرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك إعاقة وصول مواد الإغاثة بشكل متعمد، يعتبر جريمة حرب طبقاً للمادة (25/ب/2/8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويمكن اعتبار حصار المدن جريمة إبادة جماعية حسب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1951 وذلك حسب المادة الثانية الفقرة (ج).²¹

وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة يجب ضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية ولوازم المستشفيات والسلع الأخرى لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

جريمة التغيير الديموغرافي (التهجير القسري جريمة حرب)

¹⁹ البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لسنة 1949، المادة 54

²⁰ اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، المادة 23

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm>

²¹ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها لسنة 1951، المادة 2

التعريف:

الممارسة التي تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية، وغالباً يكون الهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلاً عنها.

ويعرف القانون الدولي الإنساني التهجير القسري: الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها.

يعني " إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان " نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي²².

بعد أن استخدم الأسد كل المحرمات المتاحة له والمسكوت عنها دولياً، من براميل متفجرة، وصواريخ فراغية، وغازات سامة، وقنابل فوسفورية، وأخرى عنقودية، وذلك تمهيداً ومزامنة للحصار والتجويع ومنع الدواء والقصف العشوائي وتحديد المراكز الحيوية والمجازر المتعددة والمتكررة.

ولم يجد رادع انساني أو قانوني أو سياسي وحتى انه لم يلتزم بأعراف الحرب اتبع سياسة التجويع والحصار لإخضاع أهالي هذه المناطق واجبارهم على الرضوخ لسلطة المحتل الروسي والإيراني حيث رفعت لافتة "الجوع أو الركوع" ولم تكتفي بحصارهم ومنع وصول المواد الغذائية والطبية وحليب الأطفال وبقية مستلزمات الحياة الى هذه المناطق انما قامت أيضاً بقصفهم بمختلف أصناف الأسلحة ليسقط نتيجتها مئات الشهداء والجرحى والمصابين ، ليستشهد عدد كبير من المدنيين بينهم نساء وأطفال بسبب الجوع الذي فرضه عليهم حصار السلطة ، ولينتهي هذا الحصار بفرض هدن ومصالحات قسرية على سكان هذه المناطق والمدن برعاية من الأمم المتحدة ، حيث تمت جميعها تحت القهر والقمع والقتل وانتهاك القانون الدولي عبر الحصار والقصف العشوائي والتجويع ومنع دخول وخروج المدنيين والحرمان من المساعدات الإنسانية .

ففي إحدى خطاباته قال: «إن الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره، بل لمن يدافع عنه ويحميه»، لم يكن هذا التصريح نابعاً من فراغ، وإنما هو مخطط بات معلناً لاستملاك حلفاء النظام الإيراني لعقارات وأراض داخل البلاد.

اعتمد النظام المجرم خلال الثورة السورية على عدة طرق للمتابعة في هذا التغيير، منها شراء العقارات عبر الوسطاء الإيرانيين، وتزوير السجلات أو حرق مراكزها،

²² نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/ يولييه 1998، المادة 2/7د/

كما حدث في حمص ومنبج مؤخراً، أو إصدار القوانين التي يكون ظاهرها التنظيم، لكن باطنها التغيير الديموغرافي وإجلاء السكان الأصليين، ومثال ذلك القانون رقم « 2 لعام 2013» الخاص بدعوى تثبيت بيع الأراضي، وبموجبه سمح بتبليغ المدعى عليه بالدعوى غيابياً، وهو المالك الأصلي والمهجر قسراً عن طريق الصحف في المناطق الساخنة، وفي حال تغيبه فقد أجاز الأسد الحكم للإيرانيين بهذه الدعوى عن طريق تبليغ المدعى عليه بالصحف.

فالتغيير الديموغرافي الهادف إلى تحول الأقلية إلى أكثرية «سورية المفيدة»، لا يمكن اعتبارها إلا ضماناً لبقاء الأسد في السلطة، وحفاظاً على مصالح إيران في سورية، ومحاولة لخلق امتداد لمليشيا حزب الله الإرهابي.

وفي حمص «عاصمة الثورة» حاول النظام المجرم اللعب بهذه الورقة بدءاً من تهجير الأهالي من مدينة «القصير» وتسليمها لمليشيا «حزب الله الإرهابي»، مروراً بإخراج الأهالي الأصليين من أحياء حمص المدينة، وتهجير السكان «السنة» من قرى قزح وأم القصب، وهو الأمر الذي يحاول تطبيقه على سكان «حي الوعر» المحاصر منذ أكثر من سنتين.

فبداية التهجير القسري فقد كانت أحياء حمص القديمة شاهدة على أولى مراحل هذه السياسة بعد حصار دام لعامين، وانتهى بعقد اتفاق بين النظام المجرم ومعارضيه برعاية روسية في 4 أبريل/نيسان 2014، يقضي بإخراج المقاتلين البالغ عددهم 2250 مقاتلاً، إضافة إلى المدنيين الذين كانوا محاصرين معهم في المدينة إلى الريف الشمالي. كما أن اتفاق آخر بمدينة الزبداني غرب دمشق، التي يبلغ عدد سكانها 25 ألف نسمة، وتحويلها إلى مدينة خالية من السكان بموجب اتفاق جرى بين فصائل المعارضة وإيران، ونص على خروج المقاتلين وعائلاتهم من المدينة نحو محافظة إدلب، وتسليمها لمليشيات حزب الله اللبناني.

وفي السياق ذاته تكرر سيناريو تهجير السكان المحليين في العديد من المناطق السورية الأخرى، حيث بدأت قوافل الأمم المتحدة نقل سكان مدينة داريا، وعدد من سكان قدسيا بحيط العاصمة دمشق نحو محافظة إدلب بعد حصار دام لأربعة أعوام.

وفي تأكيد على هذه السياسية طرحت روسيا إثر حصار النظام المجرم لأحياء حلب الشرقية في 17 يوليو/تموز الماضي خطة لإفراغ المدينة من سكانها.

أما بالنسبة لدور الأمم المتحدة منذ بداية التهجير في عام 2013 لم يكن سوى وسيط في هذه العمليات، بل إن صح القول شريك في الجريمة حيث عجز مجلس الأمن رغم صدور العديد من القرارات الملزمة، وآخرها القرار 2254 عن إدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، وهو ما ساهم في إجبار السكان على الاستسلام لسياسة التهجير القسري.

وكما يتنوع السكان الذين يستهدفهم التغيير الديمغرافي، فإن الذين يحلون مكانهم متنوعون أيضاً. فإضافة لعنصر الميليشيات الطائفية من حزب الله اللبناني إلى حركة النجباء والفاطميون وغيرها من العراقيين والمليشيات الأفغانية والإيرانية وعائلاتهم الذين يحلون مكان السكان الاصليين قسرياً، فإن السلطات السورية فتحت الأبواب لمؤيدها من الجنسيات العربية والأجنبية للحصول على الجنسية السورية، لتمكينهم من شراء الأراضي والعقارات، والانخراط في الأعمال الاستثمارية، الأمر الذي يجعلهم جزءاً من التغييرات الديمغرافية في سورية.

إن عملية التغيير الديمغرافي بما تمثله من مسارات أغلبها إجرامي وله طابع الإكراه، ومن أهدافها دعم نظام الأسد وحليفه الإيراني ومليشياته، تمثل واحدة من أخطر جرائم الحرب في سورية.

حمص:

بدأت صباح الأربعاء الواقع بتاريخ 7 مايو 2014 عملية خروج المقاتلين والمدنيين المحاصرين في أحياء حمص القديمة منذ أكثر من عامين، وذلك ضمن اتفاق بإشراف إيران والأمم المتحدة وبضمانة من "الجبهة الإسلامية".

وينص الاتفاق على انسحاب المقاتلين مع أسلحتهم الفردية إلى ريف حمص الشمالي، مقابل إفراج الثوار عن 70 أسيراً بينهم إيرانيون؛ والسماح بإدخال الإمدادات الغذائية إلى بلدتي نبل والزهران المحاصرتين في ريف حلب.

وتضمنت الدفعة الأولى التي خرجت من حمص نحو 120 شخصاً، حيث نقلتهم ثلاث حافلات وصلت بالفعل إلى الريف الشمالي.

ومن المنتظر أن يخرج ضمن إطار الصفقة نحو 2400 مقاتل إضافة إلى 600 مدني. كما تشمل الصفقة إخراج الجرحى في سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر السوري.

وقال مطلعون على الاتفاق الذي بدأ تنفيذه صباح الأربعاء؛ إنه ينقسم إلى مرحلتين، تشمل الأولى تسليم الجبهة الإسلامية التي كانت طرفاً ضامناً في الاتفاق؛ 40 أسيراً من قوات النظام المجرم في اللاذقية، والسماح بإدخال إمدادات غذائية إلى نبل والزهران الشيعيتين المواليين للنظام في ريف حلب مقابل خروج 1200 مقاتل من حمص.

وفي المرحلة الثانية تطلق الجبهة الإسلامية في حلب سراح 30 أسيراً بينهم إيرانيون مقابل خروج بقية الثوار من حمص القديمة.

ورغم الحصار الخانق، تمكن الثوار من الصمود داخل الأحياء المحاصرة رغم نقص إمدادات السلاح والغذاء²³.

ريف دمشق :

بدأت مساء الاثنين 30 نوفمبر 2015 عملية إجلاء أكثر من 100 مقاتل من مسلحي المعارضة المحاصرين منذ أكثر من عامين في مدينة قدسيا الواقعة في شمال غرب دمشق، وفق ما أكد الهلال الأحمر السوري والمرصد السوري لحقوق الإنسان²⁴ بداية "التهجير القسري" في ريف دمشق الخاضع لسيطرة الثورة كان من مدينة داريا، في غوطة دمشق الغربية، ففي 27 آب/أغسطس 2016، بدأت عملية إفراغها، بعد توصل المعارضة إلى اتفاق مع النظام، يفضي إلى إفراغ المدينة كلياً من عسكريين ومدنيين وتسليمها للنظام، وخرج من داريا نحو 8000 شخصاً بينهم 700 مقاتل إلى الشمال السوري (محافظة إدلب)، وجاء إفراغها بعد سنوات من الحصار الذي فرضته مليشيات النظام، وسط قصف متواصل بآلاف البراميل المتفجرة، ووثق ناشطون تعرض المدينة لأكثر من 10 آلاف برميل متفجر.

كانت داريا "حجر عثرة" في وجه النظام المجرم و مليشياته، وما أن نجحت عملية إفراغها، ونقل ثوارها بـ"الباصات الخضراء"، شعار عمليات التهجير، حتى نشطت حركة تلك الباصات في مناطق أخرى في ريف دمشق فداريا كانت تشكل القوة العسكرية في ريف دمشق الغربي، ومع تمكن النظام المجرم من إفراغها، وسط تخاذل من بعض ثوار ريف دمشق والجنوب السوري، أخذت عمليات التهجير تنشط بشكل كبير، بدءاً من معضمية الشام جارة داريا وانتهاءً بخان الشيوخ. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2016 دخلت بلدنا قدسيا والهامة ضمن قائمة "التهجير"، وتم إجلاء أكثر من 2000 شخص، في 22 حافلة إلى مدينة إدلب في الشمال السوري، من بينهم أكثر من 300 مقاتل²⁵.

²³ للمزيد راجع : عربي 21 ، بدء خروج المقاتلين من حمص القديمة ضمن اتفاق مع النظام ، الأربعاء، 07 مايو 2014
<https://arabi21.com/story/746922/%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85>

²⁴ للمزيد راجع : سكاى نيوز عربية ، إخراج مسلحين من ريف دمشق بموجب اتفاق، الإثنين 30 نوفمبر 2015
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/795657/%D8%A7%D9%95%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A8-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82>

²⁵ للمزيد راجع : جريدة المدن ، ريف دمشق في 2016: عام "الباصات الخضراء" ، السبت 2016/12/31

19 تشرين الأول/أكتوبر 2016 طُبقت عملية "تهجير" بحق ثوار معضمية الشام، وعائلات من مدينة داريا تقيم في المعضمية، وأُخلي في هذه العملية ما يقدر بـ 3000 شخص من مقاتلين وعائلاتهم، فضلاً عن عدد من عائلات داريا.

يوم الثلاثاء 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تم إجلاء ما لا يقل عن 1200 مقاتل من فصائل المعارضة السورية المسلحة وعائلاتهم من قبل النظام المجرم من بلدة خان الشيخ أحد آخر معاقل المسلحين غرب دمشق باتجاه محافظة إدلب شمال سورية.

ان ما لا يقل 1200 من المقاتلين وعائلاتهم استقلوا حافلات من بلدة خان الشيخ التي تقع على بعد 25 كلم جنوب غرب دمشق ووصلوا إلى محافظة إدلب في شمال غرب البلاد مشيراً إلى أن العملية ستستمر في الأيام المقبلة.

خان الشيخ هي إحدى آخر معاقل فصائل المعارضة المسلحة غرب دمشق وهي الخامسة التي ينسحب منها المسلحون خلال ثلاثة أشهر بعد داريا ومعضمية الشام وقدسيا والهامة وبلدات أخرى قرب العاصمة²⁶

وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر 2016 خرجت الدفعة الثانية من خان الشيخ، وبلغ عدد المهجرين في الدفعة الثانية 2250 شخصاً، أقلتهم 69 حافلة، ترافقها 12 سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر.

في 2 كانون الأول/ديسمبر 2016 انطلقت "الباصات الخضراء" من مدينة التل، أو ما تعرف بمدينة "المليون نازح" إلى الشمال السوري، لإجلاء 2000 شخص بينهم 500 مقاتل، و عدد من المطلوبين للخدمة العسكرية.

النظام المجرم حاول أن ينهي العام 2016 بإنجاز تهجير قسري جديد في وادي بردى، فصعد من عملياته العسكرية التي لاتزال مستمرة، غير أنه باتفاق "وقف إطلاق النار" الذي رعته روسيا وتركيا، والذي دخل حيز التنفيذ في 30 كانون الثاني/ديسمبر 2016 وكانت العاصمة دمشق أول المتأثرين بعمليات النظام المجرم العسكرية على وادي بردى، حيث انخفض منسوب المياه الواصلة إلى دمشق مما أدى إلى أزمة مائية.

<http://www.almodon.com/arabworld/2016/12/31/%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D9%81%D9%8A-2016-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1#sthash.QJ33Ejsw.dpuf>

²⁶المزيد راجع: رحاب نيوز ، نقل 1200 مقاتل معارض وعائلاتهم من دمشق إلى محافظة إدلب ، 30 نوفمبر 2016
<http://rihabnews.com/%D9%86%D9%82%D9%84-1200-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%A5%D9%84%D9%89>

حلب الشرقية :

أفاد ناشطون سوريون لـ "قناة العربية"، مساء يوم الخميس الواقع بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، ببدء عملية إجلاء الدفعة الثالثة من المدنيين من حلب الشرقية إلى مناطق سيطرة الفصائل المعارضة في ريف المدينة الغربي.

وفي وقت سابق، تم استكمال إجلاء دفعة ثانية من المدنيين من شرق حلب إلى الريف الغربي للمدينة، وضمت 1500 شخص على متن 15 حافلة. وتخرج القوافل من حي العامرية في المدينة، حيث نقطة التجمع قبل ركوب الحافلات باتجاه منطقة الراموسة عند أطراف حلب الجنوبية، ومنها إلى ريف حلب الغربي.

فيما قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيان لها، إن نحو 3000 مدني وأكثر من 40 مصاباً من بينهم أطفال تم إجلاؤهم من شرق حلب الخميس في جولتين من الإجلاء.

النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (نظام روما الأساسي):

تعتبر المواد (6)، (7)، (8) من نظام روما الأساسي²⁷، التهجير القسري "الإبعاد أو النقل غير المشروعين" جريمة حرب.

وبهذا يؤكد النظام الأساسي على مبدأ حماية السكان من تعسف الأنظمة الدكتاتورية والقمعية، ويقصد بها أي فعل من الأفعال المدرجة في المادة السابعة متى ما ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم تعد جريمة ضد الإنسانية.

المادة السابعة من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية تبين الجرائم ضد الإنسانية كما يلي:

1- لغرض هذا النظام الأساسي ، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق ، أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين ، وعن علم بالهجوم:

(د) إبعاد السكان، أو النقل القسري للسكان.

اتفاقيات جنيف:

كما تعرف اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977 جرائم الحرب بأنها الانتهاكات الجسيمة للقواعد الموضوعية إذا تعلق الأمر بالتهجير القسري، فالمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949

²⁷ للمزيد راجع : نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/ يوليه 1998 ،المواد 6،7،8

حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضٍ أخرى، إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة²⁸.

الأمم المتحدة:

في الوقت الذي ينبغي على الأمم المتحدة وموظفيها ومبعوثها الخاص وممثليه إلى سورية القيام بدور حيادي مما يحصل في سورية ينسجم مع مقاصد الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين وتطبيق ما يقره المجتمع الدولي من قرارات وبخاصة قرارات مجلس الأمن الخاصة بسورية والإشراف على تطبيقها.

فجدد الأمم المتحدة عبر ممثليها وهيئاتها بدل تطبيق هذه القرارات يدخلون في عملية الهدن والتسويات القسرية التي يفرضها نظام الأسد ويدخلون كوسطاء في عمليات تسوية تنتهي بعمليات تهجير قسري كبرى وتغيير ديمغرافي بالبيئة السكانية في مخالفة لمقاصد وحيادية الأمم المتحدة كما حصل في حمص القديمة وداريا وما يجري في الوعر والمعضمية حالياً، وجعل الجريمة الدولية (التهجير القسري) عمل انساني تشرف عليه بدلاً من إحالة مرتكبيه إلى محكمة الجنايات الدولية.

نوصي مجلس الأمن، بإلزام نظام الأسد بإيقاف عمليات الاستيطان والإحلال التي يقوم بها في المدن والأحياء التي يهجر سكانها، وبضمان حق العودة للاجئين والنازحين، والحصول على أراضيهم وممتلكاتهم كاملة.

إن السماح بإخراج المحاصرين، وتنظيم ذلك من قبل الأمم المتحدة يمكن أن يشكل في واقع الحال إجلاء غير طوعي، وإجباراً للسكان على مغادرة مكان سكانهم، حيث أن فتح مجال لخروج المحاصرين، دون تقديم الاحتياجات الإنسانية بشكل كاف، ودون إجبار السلطات على وقف أعمال القصف العشوائي المستمرة، تشكل خياراً وحيداً يصل إلى حد الإجبار²⁹.

²⁸ للمزيد ابحث في : اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والبروتوكول الملحقان بها لعام 1977 .
²⁹ للمزيد راجع : اللجنة السورية لحقوق الانسان ، إجلاء المدنيين من حمص: الحصار يحقق أهدافه برعاية أممية!، 22-شباط-2014

<http://www.shrc.org/?p=18174>